المعارضة العراقية وصراع الاجنحة الامريكية والحاجة لدور اقليمي

غسلن العطية

رغم تأكيد الرئيس الامريكي على ان الاطاحة بالرئيس العراقي باتت ضرورة امريكية، الا انه كما قال للمسؤولين الالمان في 23 ايار الماضي "ليس على طاولته خطة حرب". الامر الذي يفتح باب التنافس واسعا بين اجنحة الادارة الامريكية من اجل اعتماد هذه الخطة او تلك، وما يجري اليوم بين الخارجية الامريكية والبنتاغون هو احد اوجه هذا التنافس، وما يزيده اهمية مكانة كل من وزير الدفاع رامسفيلد ووزير الخارجية باول على صعيدي الادارة والرأي العام الامريكي.

واذا كان البنتاغون اكثر ميلاً للحسم العسكري ولو بجهد منفرد، فان الخارجية الامريكية ترغب في بناء تحالف دولي اولا، وعليه فهي تحاول استنفاد دور الامم المتحدة وخاصة فيما يخص عودة المفتشين، كما هي اكثر اصغاءا لدول الجوار العربية والاسلامية من البنتاغون الذي يعلق رموزه المدنيين اهمية خاصة على العلاقة مع اسرائيل.

وقد سبق ان اكد قادةاسرائيليون (باراك، نتانياهو) على اهمية ضرب العراق دون انتظار تهدئة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي معتبرين التغيير في العراق عاملا مساعدا للتوصل لحل سياسي لقضية الشرق الاوسط، وبالمقابل تحذر مصر والسعودية من خطر ضرب العراق قبل تهدئة الحالة الفلسطينية الاسرائيلية وهم بذلك يأملون ربط اسقاط صدام بتغيير شارون.

وامتد الخلاف الامريكي تجاه الشأن العراقي الى اسلوب التعامل مع فصائل المعارضة العراقية. وفي الوقت الذي انحازت القيادة المدنية في البنتاغون (وبالذات نائب وزير الدفاع وولفوفيتز، وريتشارد بيرل) للمؤتمر الوطني العراقي باعتباره المظلة الوحيدة للمعارضة العراقية واعتبرت اي عمل خارج المؤتمر هو اضعاف بل وتآمر ضده، فان الخارجية الامريكية لم تر في المؤتمر الوطني سوى طرفاً معارضا فشل في استقطاب فصائل المعارضة الاخرى واساء استخدام المساعدات المالية التي خصصها الكونغرس له، وعليه تسعى الخارجية الامريكية الى توسيع التعامل مع بقية اطراف المعارضة خارج المؤتمر، وذهبت الى اكثر من ذلك في دعم تنظميات جديدة، منها "حركة الوطنيين الاحرار" ذات الاغلبية السنية، والتي تم الاتفاق المبدئي على دعمها ماليا من قبل الخارجية (واشنطن بوست 12 آيار 2002) .

وان مبادرة الخارجية لعقد مؤتمر سياسي للمعارضة العراقية يسبقه اجتماع لجان متخصصة لبحث قضايا فنية متخصصة يصب في ذات الاتجاه. الامر الذي عارضته الاوساط الامريكية المؤيدة للمؤتمر واستطاعت فعلا من عرقلته عندما جعلت من معهد الشرق الاوسط المسؤول عن تنظيم المؤتمر هدفا لانتقاداتها، مما اضطر الخارجية الى

التخلي عن المعهد وتولي المسؤولية مباشرة، وبالمقابل عرقلت الخارجية الامريكية مشروع مؤتمر للعسكريين العراقيين برعاية المؤتمر الوطني يعقد في واشنطن.

اما الكونغرس الذي سبق له ان اصدر عام 1998 قانون تحرير العراق معترفا بالمؤتمر الوطني العراقي مظلة للمعارضة العراقية ورصد الاموال لهذا الغرض، فقد ضعف تأثيره بوصول الجمهوريين للسلطة، ومع ذلك حاولت اطراف في الكونغرس في الشهر الماضي عرقلة مشروع للخارجية الامريكية بتقديم 1،3 مليون دولار ضمن مشروع صحي ينفذ في كردستان العراق بالتعاون مع الحزبين الكرديين الرئسيين، لان المشروع (وهو الاول من نوعه داخل العراق) يتم تنفيذه خارج اطار المؤتمر الوطني في وقت تحرم الخارجية على المؤتمر الوطني النشاط داخل العراق.

اما المخابرات المركزية الامريكية فقد كان لها ولايزال دورا فاعلاً في الشأن العراقي، ويبدو من تقرير صحيفة "واشنطن بوست" 16 حزيران 2002، بان الرئس الامريكي زاد من صلاحياتها ودورها في الشأن العراقي، والمعروف ان المخابرات المركزية كانت وراء نشاط المؤتمر الوطني في بداية تأسيسه في فيينا وفيما بعد صلاح الدين، ولكن العلاقة تأزمت بعد انتكاسة المؤتمر الوطني في كردستان العراق عام 1995 اثر محاولة فاشلة لاسقاط النظام العراقي مما تسبب في خروجه بالكامل من كردستان العراق.

اما مجلس الامن القومي فقد اخذ يلعب دورا اكثر فاعلية بتعيين الجنرال وين داونيبغ (Wayne A. Downing) مساعدا لمستشارة الامن القومي كوندليزا رايس لشؤون مكافحة الارهاب. كان داوننيغ قائد قوات العمليات الخاصة السابق، قبل تعيينه في مجلس الامن القومي مستشاراً للمؤتمر الوطني العراقي وساهم في بلورة خطة عسكرية طرحها الموتمر الوطني لاقامة "جيوب" امنة داخل العراق بحماية القوات الخاصة والقوة الجوية الامريكية.

ولكن دوانيبغ بموقعه الجديد انفتح على فصائل عراقية اخرى، وعقد لقاءات مع بعضها بأمل ايجاد قاعدة مشتركة تضم المؤتمر الوطني والقوى الاخرى.

وما يترشح اليوم من اتجاه الرئس الامريكي لاناطة الشأن العراقي الى وزارة الدفاع ضمن مسؤوليتها عن الارهاب وفيما بعد الحرب ضد العراق، بما يترك للخارجية الامريكية ملف الشرق الاوسط، سيكون له انعكاس على المعارضة العراقية واسلوب التعامل معها، والجدير بالاشارة ان البنتاغون اصر على حضور ممثل للمؤتمر الوطني في لقاء طلبت مجموعة "الاربعة" (الطرفين الكرديين والمجلس الاعلى الاسلامي وحركة الوفاق) عقده مع البنتاغون في حزيران الماضي، ولم يفوّت احد مسؤولي الدفاع فرصة تحذير "الاربعة" من مغبة تجاوز المؤتمر الوطني ورئسيه تحديداً.

ان عدم حسم الادارة الامريكية مسؤولية ادارة الصراع ضد حكم صدام حسين، يعني ضمناً بقاء ملف المعارضة العراقية عرضة لتناقضات امريكية اخذت تنعكس سلباً على المعارضة العراقية، خاصة تلك المتحالفة مع الولايات المتحدة والتي اخذ عددها بالتناقص مقارنة باجتماع صلاح الدين عام 1992 الذي تمخض عنه المؤتمر الوطني العراقي.

ففي غياب وحدة الموقف الامريكي زاد تشرذم المعارضة العراقية خاصة عندما اصبح البعض منها طرفاً في اللعبة الامريكية الداخلية.

الحاجة الى "طائف" عراقي

ان تطورات الوضع في العراق بعد اكثر من عقد على حرب الخليج الثانية، اخرجت قرار التغيير من يد المعارضة العراقية وهي تدرك (بعضها في المعارضة اكثر من اربعة عقود) ان غياب الدعم الخارجي يعني استمرار الوضع القائم. وان الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد القادر والراغب في هذه المرحلة في الاطاحة بالنظام العراقي، وبدون ذلك "ابشر بطول سلامة يا مربع".

ولكن اعتبار واشنطن الاطاحة بالنظام العراقي شأناً امريكياً تحكمه اعتبارات ما بعد 11 أيلول، وبالتالي الاعتماد على الغزو العسكري يجعل من دور المعارضة وفصائلها المختلفة امراً ثانوياً بالنسبه لها.

ولكن هذا يجب ان لا يلغي حق العراقيين في معرفة مستقبل عراق ما بعد صدام ، الا اذا كانت نية الولايات المتحدة حكم العراق مباشرة!!

ويبدو ان البعض من فصائل المعارضة اختار لنفسه منذ الان دور المعارض في عراق ما بعد صدام، فأخذت تظهر تحالفات، اهمها "اتحاد القوى الاسلامية" الذي يضم قوى اسلامية - شيعية باغلبيتها- ترفض التعاون مع الولايات المتحدة والنظام "الامريكي" البديل، وجعلت هدفا لها "اعتماد الشريعة الاسلامية منهجاً لحياة الناس ونظاماً ينظم شؤونهم ومرجعاً يحتكم اليها في مشكلاتهم". كما صرح عضو المكتب السياسي لحزب الدعوة الاسلامية قاسم السهلاني بتاريخ 19 ايار الماضي: "اننا نرفض رفضا قاطعاً التدخل الامريكي في التخطيط والتنفيذ للنظام البديل في العراق. .".

هذا وبرزت بشكل حاد وللعلن مخاوف اثنية ومذهبية، فالجبهة التركمانية ترفض اي حل فيدرالي يخضعهم لحكم الاكراد، كما اصدر البعض "اعلان شيعة العراق" تحسباً وتخوفاً من استمرار المعادلة الطائفية التي تحكم العراق منذ نشأته. يقابل ذلك مخاوف السنة العرب من ان يتعرضوا للاضطهاد باسم "حكم الاكثرية" وتحميلهم خطايا حكم صدام.

وفي مثل هذا الاجواء تجد العناصر العربية القبلية نفسها مضيعة او مجيرة لصالح هذا الطرف او ذاك دون ان يكون لها تمثيلها المباشر. كما ان هناك الاقلية الاشورية وغيرها من اقليات لم تعد تعرف اي مصير سينتظرهم في عراق ما بعد صدام يتقاسمه الشيعة والسنة والاكراد. فطرح "اتحاد بيث نهرين" الاشوري في كانون الثاني الماضي مشروعا لدستور يقيم ثلاث مناطق للحكم الذاتي او الادارة الذاتية، منها منطقة تخصص للكلدواشوريين (تشمل

محافظة دهوك "نوهدرا" بعد فرز المناطق التي تلحق بعقرة، ويلحق بها المناطق التي يسكنها الكلدواشوريين من محافظة نينوى).

وفي مثل هذه الاجواء تقلص هامش التيار اليساري العلماني الذي لا يخضع للمعايير الاثنية والطائفية، وحتى التيار الليبرالي الذي راهن على الولايات المتحدة يجد نفسه يتراجع في اجواء الانقسام والاستقطاب الطائفي والاثني والعشائري.

ان كافة هذه الاطراف التي يوحدها العداء لنظام صدام، فشلت لحد الان في الاتفاق على صيغة للعيش المشترك في عراق ما بعد صدام، فكيف الحال بعد الاطاحة به!! ان افتقاد النخب السياسية العراقية القدرة على التوصل الى الحلول الوسط يجعل من المساعدة الاقليمية وبالذات العربية ضرورة، فهناك حاجة عراقية ومصلحة للاطراف الدولية والاقليمية للمساعدة في توصل الاطراف العراقية الى صيغة مشتركة للعيش الآمن والامين. ولنا في اتفاق الطائف اللبناني نموذجا لوضع نهاية لحرب اهلية استمرت 15 عاما.

كما حال الكويتيين ابان الاحتلال العراقي، فقد ساعدت السعودية على عقد اجتماعات ضمت الاسرة الحاكمة الكويتية ومكونات المجتمع الكويتي السياسية للتوصل الى صيغة لما بعد التحرير، الامر الذي له الفضل في عودة البرلمان والدستور في كويت ما بعد الاحتلال.

فاذا كانت السعودية قد تمكنت من المساعدة في لبنان والكويت، وفي المبادرة بطرح حل للقضية الفلسطينية، فالمجال واسع لها ولدول اقليمية اخرى صديقة للغرب للمساعدة في التوصل الى اتفاق "طائف" عراقي.

ان توصل هذه الدول الى قناعة بان واشنطن مصممة على الاطاحة بصدام ولو منفردة يجب ان يقنعها من باب المصلحة الذاتية بالمساهمة والمساعدة في توصل العراقيين اليوم الى معادلة سياسية تكرس المشاركة المتكافئة لمكونات الشعب العراقي بما يضمن استقرار عراق ما بعد صدام.

اما توجس تلك الحكومات العربية من الشارع العربي اليوم، فيجب ان يقابله توجس اكبر من انفراد امريكا بحكم العراق وما يخلقه من مشاكل اكبر واخطر لتلك الانظمة داخليا وخارجياً.